النخبة

جريدة النخبة ،تصدر دوريا من كلية
الاقتصاد والعلوم السياسية-جامعة القاهرة
منذ أكتوبر 2018

رئيس مجلس الإدارة
أ.د. حنان محمد علي

رئيس التحرير
د.رامي مجدي أحمد

تصدر دوريا عن كلية الاقتصاد و العلوم السياسية - جامعة القاهرة

النُخْبَة

نَحنُ نصنعُ النُخَب...

المجلد 1، العدد 69، فبراير 2025، شعبان 1446هـ

صممها رامي مجدي أحمد في أكتوبر 2018

رمضان كريم

مجلس الإدارة

أ.د.حنان محمد علي (رئيس مجلس الإدارة) --أ.د.عادلة محمد رجب (عضوا)--أ.د.ثناء أحمد إسماعيل (عضوا) --أ.د. نيفين عبد الخالق (عضوا) --د.رامي مجدي (رئيس التحرير)

هيئة التحرير

أ.كارولين شريف , أ.جاسمن نبيل

حوار مع السفير/ علي الحفني

جاسمن نبيل ،اشرقت الامام - نورين نجم - منة وائل

في رحاب جامعة القاهرة، ومن قلب كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، أجرينا في هذا العدد لقاء حواري مع سعادة السفير/ علي الحفني – نائب وزير الخارجية للشؤون الإفريقية الأسبق وسفير مصر السابق في العديد من الدول الهامة وأبرزها الصين والمكسيك والمجر، وعضوا سابقا في عددا من البعثات المحورية مثل إثيوبيا، وفرنسا، ومدغشقر، وجنوب إفريقيا، وميانمار.

في بداية اللقاء، حدثنا سعادة السفير بداية علاقته بالكلية وأنها كانت من الخيارات الواضحة أمامه لما كان في العائلة من علاقة وطيدة بالدبلوماسية المصرية بمختلف أجيالها. واستطرد مسترجعًا ذكرياته كطالب في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية معبرا عن انتمائه للكلية وحرصه على إبقاء الصلة منذ تخرجه في عام 1976 حتى يومنا هذا. وأعرب عن تأثره الشديد بأساتذة كليتنا لما يمتلكونه من علمٍ غزير، وأشار بالتحديد للأستاذ الدكتور (حامد ربيع) -رحمة الله عليه- الذي ترك بصمةً في حياته لما كان يحمله من ثقل علمي وبحثي، متذكرا قدرته في جذب انتباه طلبته لساعات وساعات دون أن يعتريهم ولو شذرة من الملل أو السأم.

ومع مسيرة حافلة وممتدة كمسيرة السفير (الحفني)، كان يجب أن نسلط الضوء على التحديات التي واجهته خلالها وكيف استطاع تخطيها. كعاشق للثقافة والهوية المصرية، على حد وصفه، فكانت الغربة هي أكبر تحدي يواجهه كدبلوماسي مصري. لكن لحسن الحظ، انعكس هذا على الأنشطة الثقافية التي كان يوجهها لتعزيز التواجد الثقافي المصري في الخارج وإبراز ثقافتنا المتنوعة والمميزة. أبرز تلك الأنشطة كان إقامة السفير معرضًا لورق البردي المصري، الذي تحول إلى جزء من متحف التاريخ الطبيعي بالمكسيك حتى يومنا هذا. وتكريمًا لأنشطته الثقافية، منح الرئيس المكسيكي سيادة السفير وسام شرف رفيع مُنح فقط لستةٍ وخمسين شخصًا في تاريخ المكسيك وكان هو رابع مصري يحصل

عليها، ومن ضمنهم د. عصمت عبد المجيد، د. بطرس غالي، ود. ممدوح سالم.

وفي ظل مساهماته في تنشيط الثقافة وكنائب رئيس جمعية الصداقة المصرية الصينية، يتسنى لنا أن نُعلن عن وضع أول لبنة في إنشاء وحدة الدراسات الصينية التي تم اقتراحها من قبل الجمعية لتكون الوحدة الفريدة من نوعها بين أسوار جامعة القاهرة، بل وعلى المستوى المحلي والعربي أيضاً. ستشكل هذه الوحدة منبعًا للدراسات والأبحاث والأنشطة آملين أن تتحول الوحدة إلى مركز يمثل جهة استشارية لمؤسسات الدولة بما تنتجه من أبحاث ودراسات.

وقد أشار السفير إلى أهمية تلك الوحدة مع التطور المتصاعد والمتزايد للصين على الصعيد الدولي تجاريًا، اقتصاديًا، وتقنيًا. وخاصة مع العلاقات المصرية الصينية الوطيدة التي برزت منذ عشر سنوات مع تولي الرئيس عبد الفتاح السيسي والتي تطورت بالفعل إلى شراكة استراتيجية شاملة. فالشراكة المصرية الصينية الآن تمس جميع الجوانب التنموية التي تتوافق مع الرؤية والأجندة المصرية خاصةً في جوانب توطين الصناعة، الرقمنة، والذكاء الاصطناعي.

وتعمقًا في العلاقات المصرية الصينية ومدى تأثيرها على العلاقات الاستراتيجية مع الدول الأخرى كالولايات المتحدة الأمريكية، فأشار السفير أن العلاقات تنطلق من أرضية صلبة وأحد أسباب متانتها وليس أقلها هو الإرث الحضاري، بالإضافة إلى أن العلاقات المصرية الصينية تقوم على المساندة والتفاهم والتقدير و خاصة منذ خمسينات القرن الماضي. وفيما يتعلق بالعلاقات الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية، أوضح كم اعتزازنا بها وسعينا إلى تنميتها، لكن بما لا يتعارض مع تحقيق توازن علاقتنا شرقًا وغربًا. فشهدنا على مدار الأعوام السابقة تطور علاقة الدولة المصرية مع روسيا، اليابان، كوريا الجنوبية، الهند، فرنسا، اليونان وقبرص وحتى تركيا وإيران فقد تحسنت العلاقات إلى حدٍ كبير. فالرؤية المصرية تسعى إلى توازن العلاقات مع كافة الدول بغرض التنمية الداخلية وتحقيق الاكتفاء الذاتي للسعي وراء النهوض الاقتصادي والاجتماعي بالمواطن المصري. وأوضح السفير أن الدور المصري لتحقيق الاستقرار والأمن لا يقتصر فقط على المستوى المحلي، بل تسعى مصر لإطفاء الحرائق بالمنطقة الإقليمية أيضًا.

وبعد خدمة جليلة في الصين، كان يجب أن نتطرق للدروس المستفادة من ثورة الصين الثقافية والتي من أهمها القدرة على "صناعة الثقافة". فمصر تملك ثراء ووفرة ثقافية غزيرة يمكنها أن تعود عليها بالربح. فبالرغم من أن مصر تعمل بالفعل على مشاريع ثقافية تبرز حضارتها المصرية القديمة، إلا أنها تملك كما من الإمكانات الهائلة وحضارات متنوعة تشكل لوحة حضارية متكاملة والتي يجب إبرازها كالحضارة القبطية، والإسلامية، والرومانية، واليونانية وغيرها الكثير.

وعلى الصعيد الإفريقي، فكان السفير (الحفني) نائب وزير الخارجية للشؤون الافريقية بالإضافة إلى خدمته في إثيوبيا، مدغشقر، وجنوب إفريقيا. فأشار إلى محورية القارة واهتمام الدبلوماسية المصرية بها لأن مصيرنا مشترك وتاريخ العلاقات بيننا يعود إلى المصريين القدماء. ووضح أن مساهمات مصر برزت في فترة الخمسينات مع تبنيها لقضايا التحرر ومساهمة مصر في إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية التي تحولت للاتحاد الإفريقي، وإلى جانب العمل المستمر على مشاركة التجربة المصرية للتنمية مع الدول الإفريقية عن طريق الشراكات المختلفة لكي ننهض بالقارة.

وأوضح السفير أن أكبر تحدي للرؤية التنموية هي المشكلة الأمنية، لأن القارة تشهد مشكلة أمنية على كافة الجوانب وخاصة أمن البحر الأحمر التي تتأثر بها عدد من الدول الإفريقية، وقناة السويس لكونها امتداد للتجارة العالمية. وأضاف أن تفشي التنظيمات الارهابية ساعد على تفاقم المشكلة الأمنية، فهي تأكل الأخضر واليابس من ثمار التنمية ومحاولات النمو المستمرة. فالمشكلة الأمنية تشمل الجريمة المنظمة، والتجارة غير المشروعة في السلاح وتجارة المخدرات والاتجار في البشر والجرائم العابرة للحدود مما يخلق حالة من الفوضى التي تزداد مع تفاقم المشكلة الأمنية.

وعند سؤاله عن دور الدبلوماسية المصرية، أشاد السفير الحفني بأن الدبلوماسية المصرية لا تكل ولا تمل، سواء في إطار عضويتها بالأمم المتحدة، او من خلال رئاستها للاتحاد الافريقي 2019-2020 ، حيث لم يذكر الرئيس المصري عن مصر وتحدياتها فقط بل إفريقيا ككل لأنها تُعد الفناء الخلفي لمصر واستقرارها يشكل جزءا لا يتجزأ من استقرار مصر. ولذلك عندما ننظر إلى محاور أولويات مصر الخارجية نجد على رأسها الأمن الإفريقي والإقليمي. كما يترأس الرئيس المصري للجنة التوجيهية لرؤساء دول وحكومات الوكالة الإنمائية للاتحاد الأفريقي "النيباد"، واستطاعت مصر الحصول على حق استضافة مركز الاعمار في البلدان الخارجة من النزاعات، ووكالة الفضاء الأفريقية. وأشار سعادة السفير إلى حرص مصر على المشاركة بقوة في القمة الأفريقية القادمة التي تتولى مصر بها ملفات هامة، حيث سيتم الإعلان بها عن ترفيع سيادة السفير من نائب رئيس African Peer Review Mechanism لرئاسة المركز لمدة سنة والتي تعد أحد الآليات الأفريقية المهمة التي تعنى بقضايا الحوكمة، مما يبرز الدور المصري في الإصلاح والتنمية الأفريقيين.

انتقالًا إلى الوضع المحلي والتطورات الإقليمية المتداخلين، أبدى السفير إعجابه بالتعامل المصري مع القضايا الإقليمية ورؤيتها لمستقبل القارة ووصفه بالثبات والمسؤولية بشكلٍ يدفع المواطن المصري للشعور بالطمأنينة للتحركات المصرية المدروسة الحذرة. وحين أشرنا إلى التصريحات الأمريكية الأخيرة وتأثيرها على الشارع المصري، فأوضح أن الشارع المصري يرفض تمامًا تلك التصريحات الهوجاء والتي بها قدر كبير من المغامرة المرفوضة على الصعيد العربي والعالمي. وأشاد بأهمية اللقاءات بين الدول العربية لوضع النقاط على الحروف والسعي للحيلولة دون تصفية القضية الفلسطينية ومساعدة الرئيس الأمريكي من تحويل تلك الأفكار غير المجدية إلى فكر بناء يمنع تهجير الشعب الفلسطيني للحفاظ على الحد الأدنى من الأمن الإقليمي.

واستطرادا في الحديث عن الوضع الإقليمي، أوضح السفير أن كل أصحاب المصالح، بما فيهم الصين لما لها من أهمية استراتيجية، ستتأثر بما يجري في الإقليم من توترات. وأشار أن تلك الأوضاع تخلق حالة من عدم التأكد، وأنه أي تعطل اقتصادي وتجاري سيؤثر على الصين والاقتصاد العالمي ككل. ومن المتوقع أن تسعى الصين للحفاظ على الأمن وتوسع الاستثمارات، لأنها من المرتقب أن تكون مساهم قوي في تنمية المنطقة ومن شركاء إعادة الإعمار. فبالرغم من تأثر مصالحها بالأوضاع الراهنة، إلا أنها بإمكانها أن تخلق فرصًا للتنمية والتطور.

وفي الختام، وجه السفير نصيحة لطلاب كلية الاقتصاد والعلوم السياسية والراغبين في الالتحاق بالسلك الدبلوماسي، بالاهتمام بالتطورات العالمية، وبالأخص الصعود الصيني العالمي الذي لا مفر منه في الوقت الحالي، و محورية العلاقات المصرية الصينية التي من المتوقع أن تشهد عقدًا ذهبيًا خاصةً على الجوانب الاستثمارية والصناعية. كما أشار إلى أهمية الاهتمام بالدراسات المستقبلية والدراسات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي، ومواكبة التطورات العلمية والتقنية التي تهم الدولة المصرية.

وفي هذا اللقاء الثري، حللنا الأحداث الجارية عن كثب وتمعن، وتناولنا مُختلف المحاور على المستوى المحلي والإقليمي من خلال خبرات السفير (علي الحفني) نائب وزير الخارجية الأسبق، بهدف تسليط الضوء على الأحداث الجارية بأعيُن دبلوماسية خبيرة.

رئيس جامعة القاهرة يفتتح أول جهاز لإعادة تدوير العبوات البلاستيكية والمعدنية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية

- **د.محمد سامى عبدالصادق: المكاتب الخضراء بكليات الجامعة هدفها تعزيز ممارسات الاستدامة وإعداد كوادر قادرة على إيجاد حلول بيئية ملائمة ومجدية اقتصاديا.**
- **د.حنان محمد على: مبادرة كلية الاقتصاد تتسق مع جهود الجامعة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، والجهاز صناعة مصرية لشركة مملوكة لأحد خريجي الجامعة المتميزين.**

افتتح الدكتور محمد سامي عبد الصادق رئيس جامعة القاهرة، أول جهاز إعادة تدوير للعبوات البلاستيكية والمعدنية CanBank بكلية الاقتصاد والعلوم السياسة، بحضور الدكتور أحمد رجب نائب رئيس الجامعة لشئون التعليم والطلاب، والدكتورة حنان محمد علي القائم بأعمال عميد الكلية، والدكتور ممدوح اسماعيل وكيل الكلية لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة، والدكتورة سالي عبدالمعز مديرة المكتب الأخضر بالكلية.

وأوضح رئيس جامعة القاهرة، أن المكاتب الخضراء بكليات الجامعة هدفها تعزيز ممارسات الاستدامة البيئية، لافتًا إلى التزام هذه المكاتب بإعداد كوادر قادرة على إيجاد حلول بيئية ملائمة ومجدية اقتصاديًا، وبما يرفع من كفاءة الممارسات البيئية ويحقق أهداف التنمية المستدامة.

وأشاد الدكتور محمد سامي عبد الصادق، بالتجربة الرائدة لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية في توفير جهاز إعادة تدوير العبوات البلاستيكية والمعدنية، كما أثنى على جهود المكتب الأخضر بالكلية في تطوير ممارسات الاستدامة والتوعية البيئية، في إطار تحويل جامعة القاهرة إلى مؤسسة خضراء.

ومن جانبها، قالت الدكتورة حنان محمد القائم بعمل عميد كلية الاقتصاد والعلوم

السياسية، إن هذه المبادرة تأتي ضمن أنشطة المكتب الأخضر بالكلية، وتتسق مع جهود جامعة القاهرة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ورؤية مصر 2030، مشيرًة إلي أن جهاز إعادة تدوير العبوات البلاستيكية والمعدنية جاء بالشراكة مع مؤسسة هانس زايدل الألمانية Hanns Seidel Foundation ، وبتصنيع من شركة مصرية تعود ملكيتها إلى أحد خريجي جامعة القاهرة المتميزين..

جدير بالذكر، أن المكتب الأخضر بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، تأسس عام 2023 للعمل على خلق بيئة عمل أكثر استدامة داخل الكلية، والتوعية بأهمية الاستدامة البيئية، ودعم الأنشطة البحثية حول التنمية المستدامة والحوكمة البيئية والعمل المناخي.

هل تنجح البكالوريا في كسر الدائرة؟

سلمى نصر- العلوم السياسية- المستوى الثالث

عاد مصطلح "البكالوريا" ليظهر مجددًا في مصر بعد مرور نحو 120 عامًا من أول ظهور له، حيث كانت البداية في عام 1905، حينما تم اعتماد هذا النظام لأول مرة بهدف إعداد الطلاب للالتحاق بكليات القمة. استمر العمل بنظام الباكالوريا لمدة 23 عامًا، قبل أن يتم إيقافه والتحول إلى نظام الثانوية العامة التقليدي الآن،

وبعد أكثر من قرن من الزمن، يعود هذا النظام تحت مسمى "البكالوريا الجديد" في محاولة لتغيير جذري في مسار التعليم المصري، وذلك من خلال تقديم مسارات تخصصية تُتيح للطلاب اختيار مجالات دراستهم وفق اهتماماتهم، مع التركيز على تطوير مهارات التفكير النقدي والإبداعي. فهل سيكون هذا النظام بداية لتغيير حقيقي أم مجرد إعادة تدوير لأساليب قديمة بطرق جديدة؟

على مدار العشرين عامًا الماضية، شهدت مصر تغييرات متتالية في نظام الثانوية العامة. بدأت هذه التغييرات بنظام التخصص في الصف الثالث الثانوي, ثم بتقسيم الثانوية العامة إلى عامين دراسيين، حيث كان الهدف هو تقليل الضغط النفسي على الطلاب. ثم وأخيرًا، تم إدخال نظام " التابلت" ، الذي كان يُفترض أن يُحدث نقلة نوعية في أساليب التعلم. ومع ذلك، لم تؤدِّ هذه التعديلات إلى تحسين جوهري في جودة التعليم. فقد ظل الاعتماد على الحفظ والتلقين أساس العملية التعليمية، ولم تُعالج القضايا المزمنة مثل نقص تدريب المعلمين وضعف البنية التحتية. بالإضافة إلى ذلك، استمر الاعتماد على الدروس الخصوصية،

التي أصبحت عبئًا اقتصاديًا كبيرًا على الأسر المصرية، دون أن تقدم حلولًا فعالة. الدروس الخصوصية بالذات، أصبحت صناعة و ليست دروسا تكميلية في النظام التعليمي المصري. نظام الباكلوريا سيقدم فرص متعددة للامتحانات وزيادة تنوع المناهج مما يجعل البعض يأمل أن يتم تقليل الاعتماد على هذه الدروس. لكن، يبقى السؤال: هل ستتمكن المدارس من توفير بيئة تعليمية شاملة تجعل الطلاب يعتمدون على النظام التعليمي الرسمي بدلاً من الدروس الخصوصية؟

يواجه التعليم في مصر أيضا ضعف البنية. العديد من المدارس، خاصة في المناطق الريفية والمناطق الأكثر احتياجًا، تفتقر إلى الموارد الأساسية مثل المعامل المجهزة والمكتبات والوسائل التكنولوجية الحديثة. حتى تنجح البكالوريا ، يجب أن يكون هناك استثمار ضخم في تحديث البنية التحتية للمدارس. إضافة إلى ذلك، يعتمد العديد من المعلمين على الدروس الخصوصية كمصدر دخل أساسي نظرًا لضعف رواتبهم. كيف يمكن للنظام الجديد أن يقلل من هذه الظاهرة إذا لم يتم تحسين رواتب المعلمين وتوفير تدريب شامل لهم للتكيف مع متطلبات هذا النظام الطموح؟ النظام الجديد يتطلب أيضًا من الطلاب تغييرًا جذريًا في أساليب دراستهم. فقد اعتاد العديد منهم على الحفظ والتلقين كأسلوب أساسي للتعلم،

وهو ما يتعارض مع متطلبات النظام الجديد الذي يركز على تطوير مهارات التفكير النقدي والتحليل. هذا التحول الكبير يثير تساؤلات حول مدى استعداد الطلاب لمثل هذه التغييرات، خاصة في ظل غياب برامج تدريبية لتأهيلهم لمتطلبات النظام الجديد.

ومن أبرز القضايا التي أثارت الجدل حول النظام الجديد هو إدراج مادة الدين كمادة أساسية في المناهج الدراسية. يرى المؤيدون أن تدريس الدين بشكل منهجي سيُسهم في تعزيز القيم الأخلاقية لدى الشباب وتوجيههم نحو الطريق الصحيح. في المقابل، يرى المعارضون أن هذا القرار قد يؤدي إلى تعميق الانقسامات المجتمعية، خاصة مع اختلاف الامتحانات و سهولتها بين الطلاب المسلمين والمسيحيين. أضف إلى ذلك التساؤلات حول محتوى المناهج ومدى تأهيل المعلمين لتدريس هذه المادة بحيادية. هناك قلق من أن بعض المعلمين قد يدمجون آرائهم الشخصية أو تفسيراتهم الخاصة في تدريس المادة، مما قد يؤدي إلى نتائج عكسية.

مع كل هذه التحديات، يبقى السؤال الأكبر: هل يمثل نظام البكالوريا الجديد إصلاحًا حقيقيًا أم مجرد تغيير هيكلي آخر؟ إن تحقيق أهداف هذا النظام يتطلب معالجة جذرية للمشكلات المزمنة التي تواجه نظام التعليم المصري، مثل ضعف البنية التحتية، نقص تدريب المعلمين، واستمرار هيمنة أساليب التعليم التقليدية. بدون معالجة هذه القضايا، قد يظل النظام الجديد مجرد محاولة أخرى

لتغيير الشكل دون المساس بالجوهر.
مصر اليوم أمام فرصة حقيقية لإعادة تعريف نظامها التعليمي. نظام البكالوريا الجديد يحمل وعودًا كبيرة بتحقيق نقلة نوعية، ولكن نجاحه يعتمد على التزام حقيقي من الحكومة والمجتمع بتقديم الدعم اللازم وتنفيذ إصلاحات جذرية تعالج التحديات القائمة. خلاف ذلك، قد ينضم هذا النظام إلى قائمة طويلة من المحاولات غير المكتملة لتحقيق نهضة تعليمية حقيقية.

الرجال الأشرار و الغزاه

كنزي تامر- سياسة- الفرقة الثانية

"الوعود التي قطعت تم الوفاء بها". في ولايته الثانية، لم يعد دونالد ترامب ببناء جدار فحسب، بل وعد بتحويل نظام الهجرة في أمريكا. ما هو جوابه؟ الترحيل على نطاق غير مسبوق، تمامًا كما تصور في تجمع حاشد في ماديسون سكوير جاردن. في الأيام القليلة الماضية، شهدت الولايات المتحدة مداهمات مكثفة من قبل عملاء هيئة الهجرة والجمارك الأمريكية (ICE) في المدارس والكنائس وحتى المستشفيات، وهي أماكن كانت تعتبر في السابق "مواقع حساسة" حيث لا يمكن إجراء عمليات التمشيط ...

كل هذا كان في ضوء حملة "جعل أمريكا عظيمة مرة أخرى" (MAGA)، وتم إعلان حالة الطوارئ الوطنية على الحدود الجنوبية وتم نشر 1500 جندي إضافي. ومع ذلك، يجب طرح السؤال التالي: هل أصبحت أمريكا أكثر أمانًا أو قوة أو أكثر انقسامًا بعد أجندة الترحيل التي وضعها ترامب؟

في الواقع، هذا ليس مفاجئًا لأن ترامب وعد بذلك -عدة مرات- في حملته. تسييس مثل هذه القضية يمكن أن يكون خطيرًا، لأنه يعمي أنصار ترامب بهذا الدافع القومي حيث يعتمد جعل أمريكا عظيمة على تقسيم وتصفية الأشخاص الذين "سمموا دماء" البلاد. لم تنفذ حركة MAGA الخوف في قلوب الأشخاص الذين جاءوا إلى الولايات المتحدة لتحقيق الحلم الأمريكي فحسب، بل شجعت أيضًا التمييز ضد الأقليات التي تشكل المكونات الرئيسية للمجتمع الأمريكي.

تمامًا مثل الأحزاب اليمينية الأوروبية، فإن الخطاب الرئيسي وراء سياسات الترحيل الجماعي لترامب، هو وضع أمريكا في أيدي شعبها، وبشكل أكثر تحديدًا تطوير الاقتصاد وتوفير المزيد من الوظائف للشعب الأمريكي. ومع ذلك، وفقًا للعديد من خبراء الاقتصاد، فإن تكاليف سياسات الترحيل الجماعي أعلى مما تفيد الاقتصاد الأمريكي. أولاً حوالي 20٪ من عمال البناء و40٪ من عمال المزارع في الولايات المتحدة غير موثقين، وكثير منهم يعملون في صناعة الأغذية.

ومع ذلك، يُقدَّر أن هذه الوظائف منخفضة الأجر ولن يقبل "الأميركيون الحقيقيون" شغل مثل هذه المناصب بسبب طبيعة هذه الوظائف، على سبيل المثال، تميل بعض هذه الوظائف إلى أن تكون خطيرة، ولا يميل بعض العمال المهاجرين إلى السعي للحصول على حقوقهم أو تغيير وظائفهم حتى لو تعرضوا لسوء المعاملة، بسبب غياب أي حل آخر. بالإضافة إلى ذلك، إذا شغلوا مثل هذه الوظائف، فإن أسعار المواد الغذائية والخدمات الأخرى سترتفع بشكل كبير وهو ما يتناقض مع أحد الوعود الرئيسية لـ MAGA: الحد من التضخم الناتج عن إدارة بايدن.

بالإضافة إلى ذلك، يسعى ترامب من خلال برنامج الترحيل الجماعي هذا إلى ترحيل ما بين 15 و20 مليون شخص: غير شرعيين وغير موثقين ومجرمين. ولكن وفقًا لمجلس الهجرة الأمريكي، فإن هذا من شأنه أن يفرض ثمنًا باهظًا قدره 315 مليار دولار أمريكي، في حين تبلغ ميزانية ICE حوالي 8 مليارات دولار أمريكي.

لذلك، فإن الفارق والعبء المالي لمثل هذه السياسات سيكون له بصمة كبيرة على الاقتصاد الأمريكي الذي يواجه بالفعل بعض التحديات.

في أعقاب محاولات الترحيل الجماعي، يتم استخدام الطائرات العسكرية لترحيل المهاجرين غير الشرعيين إلى بلدانهم الأصلية المجاورة. ووفقًا لوسائل الإعلام، يتم عرض صور تجسد هؤلاء الأشخاص على أنهم مجرمون أو خطرون: مكبلون بالأرجل والأيدي. ومع ذلك، أجريت دراسة من قبل باحث في جامعة نورث وسترن تفيد بأن حوالي 1٪ من المهاجرين المعتقلين هم مواطنون أمريكيون، معظمهم من بورتوريكو أو من ذوي البشرة الملونة، في حين لم يخضع العديد من المهاجرين البيض غير الشرعيين أو غير المسجلين لمثل هذه الاعتقالات. كما تتزايد المخاوف بشأن الطريقة التي يتم بها معاملة المهاجرين، حيث لم يُسمح لبعضهم بشرب الماء أثناء الرحلة. بالإضافة إلى ذلك، من المهم ملاحظة أن هناك نمطًا مهمًا في التقارير الإعلامية الأمريكية، فهناك ظاهرة "grab bag" حيث يتم تصوير المهاجرين جميعًا على أنهم متشابهون كما لو كان لديهم جميعًا نفس القصص أو الخلفية أو القضية. في ظل هذه الظروف اللاإنسانية، يُحرم الناس من إنسانيتهم، وهو ما يتناقض مع ما يسمى بالقيم الأمريكية وحماية حقوق الإنسان. وبالتالي، فإن الهدف في هذه الحالة هو تقديم عبرة لأي شخص يفكر في المرور بشكل غير قانوني عبر الحدود الأمريكية. وتحافظ أمريكا على موقف حازم لردع أي شخص عن الدخول. هل سيكون هناك حد لهذه السياسات؟ هل ستوقف ترحيل الأطفال وتقسيم العائلات؟ كل هذه الأسئلة لا تزال دون إجابة حاليًا. ومع ذلك، فمن الآمن أن نقول إن حملة الترحيل الجماعي واجهت عقبتها الأولى، عندما رفض الرئيس الكولومبي بيترو السماح لطائرتين عسكريتين أمريكيتين تحملان مهاجرين. كان رد فعل ترامب في تلك الحالة فرض تعريفة جمركية بنسبة 25٪ على جميع السلع الكولومبية، والتي سيتم رفعها إلى 50٪. كما هددت الولايات المتحدة بفرض عقوبات مصرفية ومالية وإصدار حظر سفر على المسؤولين الكولومبيين والمرتبطين بهم. من الجانب الكولومبي، رد بيترو بفرض 50٪ من التعريفة الجمركية على السلع الأمريكية. على الرغم من أنه تبنى موقفًا حازمًا ولكن تحت ضغوط اقتصادية ومالية: التجارة الثنائية بشكل رئيسي بين البلدين الذي بلغ 53.5 مليار دولار في عام 2022، مع فائض قدره 4 مليارات دولار للولايات المتحدة، كان على الرئيس الكولومبي أن يقبل.

الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والأحلام المؤجلة

فريدة ابراهيم-علوم سياسية-
الفرقة الثالثة فرنسي

أخشى الطرد النهائي إذا لم تُدفع رسوم دراستي بحلول نهاية الفصل الدراسي الثاني في مايو"، هكذا عبر أحد طلاب كلية الهندسة بجامعة عين شمس، الذين كانوا يستفيدون من البرامج الممولة من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

إرث الاستثمارات الاستراتيجية: الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، شريان حياة للطلاب المصريين

تسبب سعي إدارة ترامب لإعادة هيكلة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) في اضطرابات داخل قطاع التعليم العالي في مصر، حيث يهدد برامج المنح الدراسية وقد يؤدي إلى قطع مليارات الدولارات من التمويل الحيوي. ومع تحول أولويات المساعدات الخارجية الأمريكية، يواجه الطلاب والجامعات والاقتصاد الأوسع حالة متزايدة من عدم اليقين. على مدار عقود، لعبت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية دورًا أساسيًا في دعم التنمية في مصر، حيث استثمرت أكثر من 30 مليار دولار في المساعدات الاقتصادية منذ عام 1978، وفقًا للسفارة الأمريكية في مصر. وقد خُصص جزء كبير من هذه المساعدات لقطاعات التعليم والبنية التحتية والتنمية الاقتصادية والرعاية الصحية، وهي قطاعات تؤثر بشكل مباشر على نمو مصر طويل الأمد واستعداد القوى العاملة لسوق العمل. في يونيو 2024، حصلت مصر على منح بقيمة 130 مليون دولار من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية عبر عدة قطاعات، وخصص منها حوالي 47 مليون دولار لمبادرات التعليم. تضمنت هذه المخصصات 35 مليون دولار لمبادرة التعليم العالي المصرية-الأمريكية، و12 مليون دولار للمرحلة الثانية من التعليم الأساسي، و13.5 مليون دولار للحوكمة الاقتصادية، مما يؤكد التزام الوكالة العميق بدعم الشباب المصري والتطوير الأكاديمي. . من خلال المنح الدراسية وبرامج التبادل والشراكات الجامعية، ساهمت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في تمكين آلاف الطلاب المصريين من متابعة دراساتهم المتقدمة، سواء داخل البلاد أو خارجها. لم تؤثر هذه البرامج فقط على المسارات الأكاديمية والمهنية للأفراد، ولكنها أسهمت أيضًا في الاقتصاد القائم على المعرفة في مصر من خلال تعزيز الابتكار والبحث العلمي والتعاون الدولي. وفقًا للموقع الرسمي للمساعدات الخارجية الأمريكية، تلقت مصر في عام 2023 مساعدات بقيمة 237.86 مليون دولار من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وُزعت بين التعليم العالي والتعليم الأساسي والتنمية الزراعية.

طلاب في مهب الريح

الأسبوع الماضي، أعرب طلاب مصريون يستفيدون من المنح الدراسية الممولة من الحكومة الأمريكية عن قلقهم بشأن مستقبلهم التعليمي، بعد أن جمد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب تمويل المساعدات الخارجية عالميًا لمدة 90 يومًا يوم الجمعة، مما أدى إلى تعليق برامج المنح الدراسية بشكل مفاجئ. أثّر قرار ترامب على حوالي 1,077 طالبًا في 13 جامعة مصرية حكومية وخاصة، وفقًا لبيانات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي المصرية، حيث يدرس 877 منهم في 12 جامعة حكومية وخاصة وأهلية، بينما يلتحق 200 طالب بالجامعة الأمريكية بالقاهرة (AUC). وبالتالي، وجد الطلاب الذين يعتمدون على برامج الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لدفع الرسوم الدراسية والحصول على الموارد الأكاديمية وضمان فرص مستقبلية أنفسهم في حالة من عدم اليقين. كما تسبب التعليق المفاجئ للتمويل في تعطيل برامج تعليمية متعددة، من بينها معسكر شتوي لمدة أسبوعين في الجامعة الأمريكية بالقاهرة، يهدف إلى تعزيز المهارات الشخصية للطلاب. وفقًا لشهادات طلاب حضروا المعسكر، توقفت الأنشطة فجأة عقب قرار رسمي بتعليق المبادرات الممولة من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، مما أجبر جميع المشاركين على العودة إلى منازلهم. تلعب الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية دورًا محوريًا في تمويل برنامجين رئيسيين للمنح الدراسية في الجامعة الأمريكية بالقاهرة، وهما: برنامج المنح الدراسية الجامعية، وبرنامج الرواد والعلماء المصريين. توفر هذه المنح، كما هو موضح على موقع الجامعة، تمويلًا لمدة أربع إلى خمس سنوات في مجموعة واسعة من التخصصات الأكاديمية، مما يتيح فرصًا تعليمية غير مسبوقة للطلاب المصريين. صرّح أحد المستفيدين السابقين من منح الوكالة عبروسائل التواصل الاجتماعي، قائلاً: "لا أستطيع أن أستوعب كيف أُبلغ الطلاب فجأة: ’ المنحة توقفت! احزم أمتعتك وارحل. لا مكان لك هنا حتى إشعار آخر." كما أوضح طالب آخر أن تعليق التمويل لا يؤثر فقط على طلاب الجامعة الأمريكية، بل يمتد ليشمل الطلاب المصريين الذين يدرسون بالخارج، حيث لن يتلقوا أي مخصصات مالية أو رسوم جامعية بعد الآن، ما يهدد مستقبلهم الأكاديمي.

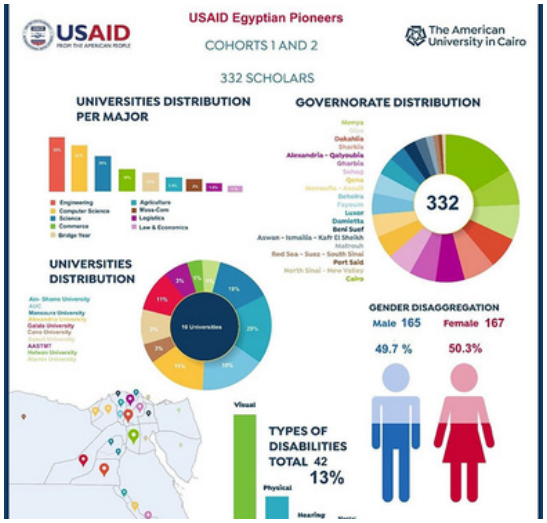

أحلام معلقة

لم يعد بإمكان طلاب السنة الثانية المسجلين في برنامج المنح الدراسية العودة إلى جامعاتهم الأصلية التي التحقوا بها قبل حصولهم على المنحة. ذكر طالب هندسة بجامعة عين شمس أنه بعد قرار ترامب، حاول إعادة الالتحاق بجامعة حلوان، لكنه أُبلغ بأن تسجيله لم يعد صالحًا، نظرًا لمرور أكثر من عام على انسحابه. في حين شدد طالب آخر على التحدي المتمثل في صلاحية شهادات الثانوية العامة، مشيرًا إلى أن هذه الشهادات لا تُعترف بها إلا لمدة عامين، مما يجعل من المستحيل التقديم إلى جامعة أخرى باستخدامها. علاوة على ذلك، عبّر طالب كفيف بالجامعة الأمريكية عن قلقه إزاء انقطاع مساره الأكاديمي فجأة، موضحًا أن العودة إلى نقطة البداية بعد عامين من الدراسة ليس خيارًا ممكنًا.

تحديات برامج الجسر الأكاديمي

وفقًا لشهادات الطلاب، تم إرسال بريدين إلكترونيين إليهم ليلة الأحد. الأول كان موجهًا إلى الطلاب الجدد، وأبلغهم بأنهم لن يتلقوا المنحة الدراسية بعد الآن، على الرغم من أنهم قد أنهوا فصلهم الدراسي التمهيدي، وهو برنامج مصمم لتعزيز مهاراتهم في اللغة الإنجليزية قبل بدء دراستهم الفعلية. أما البريد الإلكتروني الثاني، فقد أُرسل إلى الطلاب العائدين، ليُعلمهم بأن وضعهم الأكاديمي لا يزال قيد المراجعة، مع وعد بتقديم تحديثات فور توفرها.

تحركات الوزارة وردود فعل الجامعات

عقد وزير التعليم العالي أيمن عاشور اجتماعًا طارئًا لمجلس الجامعات العليا لمناقشة وضع الطلاب المتضررين. وأكدت الوزارة أن الجامعات ستتحمل جميع الرسوم الدراسية والدعم المالي الذي كانت تقدمه الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية حتى نهاية الفصل الدراسي الثاني. يوم الثلاثاء، أكد رئيس جامعة عين شمس، محمد ضياء زين العابدين، التزام الجامعة الكامل بدعم طلاب المنح الدراسية. وأوضح أن الجامعة ستغطي جميع رسومهم الدراسية بشرط التزامهم بالمعايير الأكاديمية والمحافظة على الانضباط. وأضاف زين العابدين أن الجامعة ستوفر جميع التسهيلات اللازمة، بما في ذلك الدعم الأكاديمي وجودة الإقامة في السكن الجامعي، لضمان استمرار الطلاب في الحصول على نفس المستوى التعليمي الذي اعتادوا عليه. بالإضافة إلى ذلك، شارك ممثلو اتحاد طلاب الجامعة الأمريكية بالقاهرة (SU Rep) بشكل نشط مع إدارة الجامعة لمناقشة هذه الأزمة، وفقًا لما نُشر على صفحتهم على فيسبوك. وأعلنت الجامعة أنها ستغطي بالكامل الرسوم الدراسية وتكاليف السكن والمنح المالية لجميع الطلاب الحاليين في برنامج المنح الدراسية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. يشمل ذلك الطلاب في برنامج "قادة الغد" (Tomorrow's Leaders - TL)، وهو مبادرة أمريكية ممولة بشكل منفصل، وذلك لفصل ربيع 2025. علاوة على ذلك، أكد ممثلو اتحاد الطلاب أنهم يعملون بنشاط للضغط من أجل تغطية الرسوم الدراسية وتكاليف السكن لطلاب برنامج الجسر، ويواصلون المناقشات مع الإدارة لإيجاد حل لوضعهم.

تداعيات اقتصادية أوسع

تعليق تمويل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ليس مجرد انتكاسة أكاديمية—بل له تداعيات أوسع على الاقتصاد المصري. يعتبر قطاع التعليم العالي في مصر خط أنابيب حيويًا لإنتاج المهنيين المهرة في مجالات مثل الهندسة والأعمال والتكنولوجيا. ويهدد انقطاع التمويل بإضعاف هذا المسار، مما يؤثر على تطوير القوى العاملة وقدرة مصر التنافسية في السوق العالمية. بالإضافة إلى ذلك، قد يؤدي تقليص المساعدات الخارجية إلى إبطاء المبادرات البحثية والابتكارية الجارية، والتي استفادت تاريخيًا من الشراكات بين مصر والولايات المتحدة. فقد تواجه المشاريع التعاونية في مجالات الطاقة النظيفة والزراعة والتحول الرقمي—وهي مجالات حيوية لتنويع الاقتصاد المصري—صعوبات في التقدم دون دعم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. ومع تحرك إدارة ترامب لوضع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تحت سيطرة وزارة الخارجية، يظل أصحاب المصلحة في قطاع التعليم المصري في حالة من عدم اليقين. ولا تزال مسألة ما إذا كان سيتم استعادة التمويل أو إعادة توجيهه غير واضحة. وفي هذه الأثناء، تستكشف الجامعات وصناع القرار مصادر تمويل بديلة، بما في ذلك زيادة الدعم الحكومي والشراكات مع القطاع الخاص والتعاونات الدولية.

. عقدت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي المصرية اجتماعًا طارئًا عقب صدور الأمر التنفيذي الأمريكي لتقييم الوضع الأكاديمي لـ 1,077 طالبًا جامعيًا حاصلين على منح دراسية من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. يدرس هؤلاء الطلاب في الجامعات المصرية الحكومية والخاصة والأهلية (877 طالبًا) والجامعة الأمريكية بالقاهرة (200 طالب). وفي بيان رسمي، أكدت الوزارة أن الجامعات ستتحمل جميع الرسوم الدراسية والنفقات التعليمية التي كانت ممولة من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية حتى نهاية الفصل الدراسي الثاني.

كما أعلنت الجامعة الأمريكية بالقاهرة أنها ستتحمل تكاليف 200 طالب مصري مسجلين حاليًا في برنامج المنحة الدراسية خلال الفصل الدراسي الثاني، بالتنسيق الوثيق مع الوزارة. وقال البروفيسور أحمد دلال، رئيس الجامعة الأمريكية بالقاهرة: "سنعوض التكاليف للفصل الدراسي الربيعي من خلال وفورات الميزانية وجمع التبرعات، بسبب التزامنا العميق بتعليم ورفاهية طلابنا." ومع ذلك، أوضحت الجامعة أنها لن تتمكن من مساعدة حوالي 125 طالبًا جديدًا تم قبولهم حديثًا وكانوا من المقرر أن يبدأوا دراستهم هذا الفصل الدراسي، بالإضافة إلى الطلاب المسجلين في برنامج الجسر للغة الإنجليزية.

وقال دلال: "نحن نتفهم الوضع المؤلم الذي يواجهه هؤلاء الطلاب الآن ونتمنى أن نتمكن من استيعابهم. لكن ببساطة، ليس لدينا الموارد المالية." بالنسبة للطلاب، فإن حالة عدم اليقين هذه مثيرة للقلق بشكل خاص. تقول حبيبة أيمن، إحدى الحاصلات على المنحة التي تكافح للالتحاق بجامعة حكومية في منتصف العام: "يجب أن أمضي الأشهر الثمانية القادمة في المنزل دون جامعة؛ وإلا، فسيتأثر معدلي الدراسي." وأضافت: "رحلتي التعليمية معلقة." إذا تم تقليص دور الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في مصر بشكل كبير، فسيكون من الصعب على البلاد توفير تعليم عالي الجودة ومتاح للجميع، مما ستكون له تداعيات طويلة الأجل على التنمية الاقتصادية ورأس المال البشري. وستكون الأشهر المقبلة حاسمة في تحديد مستقبل الشراكات التعليمية بين الولايات المتحدة ومصر، ومصير آلاف الطلاب الذين تتوقف مساراتهم الأكاديمية على هذا التمويل.

فوز غزة الغظيم!

عبدالرحمن صقر- اقتصاد-المستوي الثالث

بمجرد صدور بشائر الهدنة ووقف إطلاق النار في غزة، خرج علينا من قال فيهم الله: "يَسْأَلُونَ عَنْ أَنبَائِكُمْ وَلَوْ كَانُوا فِيكُم مَّا قَاتَلُوا إِلَّا قَلِيلًا"، يتفلسفون ويحللون ما إذا انتصرت غزة أم لا. مثلهم مثل أولئك الذين لم يشاركوا حتى في المقاطعة، إن لم يكونوا هم ذاتهم. يتفلسفون في مدى جدواها، ويحللون ويستميتون في صدنا عن أضعف الإيمان. أولئك أغشى الله أبصارهم، حتى أنهم مع ما ضرب الله لنا من الأمثال في غزة لنرى كيف تكون العقيدة، وكيف يكون الإيمان، وكيف يكون الإقبال على الموت حبًّا للآخرة وكراهيةً للدنيا، لا زالوا يعمهون في حساباتهم الدنيوية الفارغة. وهذا هو "الوهن" الذي أخبرنا عنه رسول الله ﷺ. نسأل الله أن ينير بصائرهم ويهدينا سواء السبيل!

لقد رأينا في غزة إعادة لما حدث مع قوم أصحاب الأخدود، الذين روى الله قصتهم في سورة البروج. أولئك كان خلافهم مع المجرمين خلافًا عقائديًّا بحتًا، وتنتهي قصتهم بحرقهم دون أن يذكر الله حتى عقاب المجرمين في الدنيا. بحسابات الدنيا، فما تلك النهاية التعيسة؟ وأي خزي هذا؟ لكن الله علّمنا في القرآن، وذكّرنا في غزة، أن الآخرة خير وأبقى. فكما يقول أبو عبيدة :" وإنه لجهاد، نصر أو استشهاد". أي أن حسابات الغلبة الظاهرة، التي يتحدث عنها المثبّطون، لا تعني المسلم المجاهد. وإنما كل ما يعنيه هو أن يظفر بأحدي الحسنيين، فإما أن يموت في سبيل الله، أو يعيش ليرى نصر الله الموعود، الذي سيأتي به أو بدونه. فالله لا ينتظر من ينصر دينه، بل يختبر عباده ويصطفي منهم الشهداء والصابرين، وذلك هو الفوز العظيم. فالنصر الحقيقي هو رضوان الله عز وجل، أما النصر الدنيوي فما هو إلا من عند الله يؤتيه من

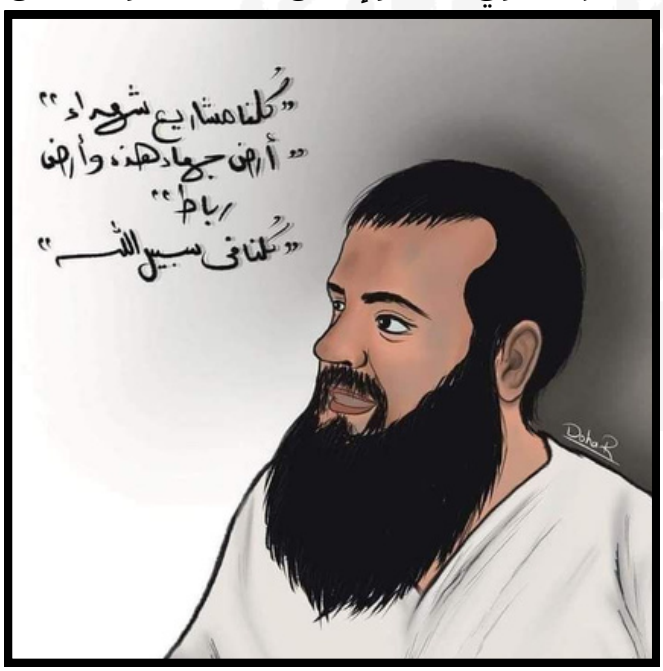

يشاء. لذلك، فالمؤمن لا يلتفت أصلًا إلى تتويج مسعاه بالنصر الدنيوي، لأن عينيه صوب الآخرة، ولأنه مخلص في نيته لله دون سواه، لايبحث عن أجر، إن أجره إلا علي الله. لذلك تسلّم الرنتيسي الراية من الشيخ ياسين، وهنية من الرنتيسي، والسنوار من هنية، نحتسبهم كلهم شهداء. ولهذا صبر أهل غزة وثبتوا أمام كل تلك الأهوال. فشعارات الحرية والعدل والمساواة والحياة الكريمة، رغم فضائلها، غير قادرة وحدها أن تثبتك أمام الابتلائات، خاصة إن غاب النصر الدنيوي علي المدي القريب. وحده الله هو الملجأ!

وحتى بحسابات الدنيا، فإن طوفان الأقصى قد تسبب في تحقيق أحداث قد تعود على الأمة بخير كبير. تلك الأحداث لم تكن أغلبها في حسبان قادة حماس أصلًا. وهذا دليل على أن الله يكيد على كيد الكافرين، ويمكر على مكرهم، وهو خير الماكرين.أما أول الأحداث، فهو احتمال قيام دولة سورية ديمقراطية ذات أغلبية سنية بعيدة عن المحور الإيراني. وأيًا كان شكل الإدارة الجديدة في سوريا، فهي أفضل مئة مرة من نظام البعث الذي لم يكن حتى يدين هجمات الكيان عليه، وقتل شعبه وشرده، واستدعي الجيوش والميليشيات من كل حدب وصوب ليستقوي بهم على شعبه. وأما عن لبنان، فحزب الله، وإن ناصر غزة لأسباب سياسية بحتة، هو أكبر سبب لضعف الدولة اللبنانية. والسعودية أصبحت تشترط وجود دولة فلسطينية للمضي قدما في التطبيع مع إسرائيل. وأما أكبر نصر، فهو إيقاظ ضمائر من أنار الله بصيرتهم بغزة، ممن يتوقون إلى رفعة الأمة، وقد تعذر عليهم القتال. فيخلصون عملهم، ويطلبون العلم رفعةً للإسلام، باحثين عن أسباب علتنا، مستنهضين هممنا، محولين محنتنا إلى منحتنا، معدين أنفسهم ليوم نبتلي فيه في ايماننا. وبحسابات حركات المقاومة والتحرر، فإن عدم تمكين المحتل من تحقيق أهدافه مكسب في ذاته. وإن أخطاء قادة حماس في تقدير مدى عنف الرد الإسرائيلي، بناء على سوء تقدير لموقف الدول العربية، فاللوم ليس عليهم! يكفيهم الصمود، وتبيّنهم أنهم وحدهم في معركتهم. ويكفينا خزي خذلانهم، فلا يفتي قاعدٌ لمجاهد!

بدلًا من المزايدة على من صان كرامة الأمة، ينبغي أن نعد أنفسنا لما هو قادم، وأن نتحسب له بالعلم والعمل والعبادة. فطوفان الأقصى معركة، سبقتها وستخلفها معارك أخرى. فاقرأوا باسم ربكم العلم النافع، ولا تضيعوا أوقاتكم في القراءات التافهة، وحصنوا أنفسكم بالصلاة والقرآن لنتمكن من الصمود أمام التحديات، وحصلوا العلم. فيا قوم، اعملوا على مكانتكم!

اللاءات الأربعة

سلمى البخارى - علوم سياسية الفرقة الرابعة

ما هو الاختيار؟ ولماذا لا تحصل عليه النساء؟ الاختيار يعني الامتياز والحرية في اتخاذ القرار. وهذا يسير جنبًا إلى جنب مع الاستقلال الجسدي. ربطت مجموعة من النسويات الراديكاليات في كوريا الجنوبية بين هذه المعاني وقررن أن العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي واجهنه كان كافٍ بعد القتل الوحشي لامرأة تبلغ من العمر 23 عامًا على يد رجل في الثلاثينيات من عمره في حمام عام. لا يواجه الرجال في كوريا الجنوبية أي عواقب للعنف الذي يمارسونه ضد النساء، وليس هناك أي قوانين يمكن تطبيقها ضدهم من الأساس.

لذا، توصلت تلك النسويات إلى شفرة انتشرت كالنار في الهشيم منذ عام 2017 وبلغ تأثيرها الكامل منذ عام 2019. كان هذا القانون هو "اللاءات الأربعة"، وهي عبارة عن 4 كلمات باللغة الكورية تبدأ بالحرف B؛ تعمل كبيان رسمي للنساء في جميع أنحاء البلاد. "Bihon" تعني عدم الزواج من الرجال، و"bichulsan" تعني أن النساء لن ينجبن أطفالاً، و"biyeonae" تعني عدم مواعدة الرجال، وأخيرًا، "bisekseu" والتي تعني عدم الدخول في علاقات جسدية مع الرجال. كان هدف هذه الحركة هو أن يتجرع الرجال مرارة الكأس نفسه، وهو ما حدث بالفعل. ففي الوقت الحالي، انخفضت معدلات المواليد في كوريا الجنوبية بشكل مأساوي، وتدور الحكومة في حلقة مفرغة وتلقي باللوم على الحركة كسبب في حالة البلاد.

لفترة من الوقت، كانت هذه الحركة النسوية الراديكالية محصورة في كوريا الجنوبية وعدد قليل جدًا من البلدان المجاورة، ولكن مع اقتراب الانتخابات الأمريكية، ارتفع الاهتمام بحركة "اللاءات الأربعة" بشكل كبير في الولايات المتحدة. كان الديمقراطيين، وخاصة النساء منهم، يخشون على ديمقراطية بلادهم، وبصراحة، على حياتهم. فلقد "هددوا" بأنه إذا فاز ترامب في الانتخابات، فإنهم سينضمون بأغلبية ساحقة إلى حركة "اللاءات الأربعة" الراديكالية.

لقد تأثرت النساء الأمريكيات بالتغييرات الكبرى التي حدثت في كوريا الجنوبية، وتشجعن على تجربة الحركة، وقد جربن بالفعل. كانت حركة "اللاءات الأربعة" في الولايات المتحدة... مختلفة. فبالإضافة إلى الركائز الأربع للحركة، قررن أنهن سيجعلن أنفسهن "غير جذابات للرجال" من خلال حلق رؤوسهن. وهذا، إذا فكرت في الأمر للحظة، يهزم الغرض الكامل من الحركة. تدور حركة "اللاءات الأربعة" حول "اختيار" النساء بعدم الارتباط بالرجال، ولكن "اللمسة الأمريكية" تمنح الرجال خيار عدم التعامل مع النساء لأنهن ببساطة، غير جذابات.

بدأت الحركة أيضًا تتحول إلى فصائل مختلفة؛ فصيل النساء اللاتي يرغبن في الالتزام بالركائز الفعلية ل"اللاءات الأربعة" والفصيل الآخر الذي أضاف اللمسة الأمريكية والذي يهاجم النساء اللاتي يرفضن حلق رؤوسهن. أليس هذا مثيرا

للسخرية؟ ثم يهاجم الفصيلان أولئك اللاتي يقررن عدم الانضمام إلى الحركة لأنهن يريدون الدخول فى علاقة رومانسية مع الرجال.

شخصيًا، أعتقد أن حركة "اللاءات الأربعة" لن تجد أي دعم في الولايات المتحدة بسبب الافتقار إلى التقاطعية في الهويات. النساء اللاتي يقودن الحركة هن نساء بيض، في حين أن النساء الملونات في الولايات المتحدة لهن أيضًا صوت قد لا يتفق مع النساء البيض الليبراليات. المجتمع الأسود مبني بطبيعته على الرجال والنساء على حد سواء وسيكون من الصعب للغاية على النساء طرد الرجال تمامًا من المجتمع. ومع ذلك، فإن التحولات التي تشهدها الحركات المختلفة بين الدول والمجتمعات المختلفة مليئة بالفوارق الدقيقة. فسيختلف الموقف إذا كان المجتمع متجانس أم يتعين علينا أن ننتبه إلى تقاطع الحركات.

٤٠٠ عام من الفقاعات الاقتصادية

منة وائل - اقتصاد - الفرقة الرابعة

جنون التوليب

تخيل أنك تدفع ثمن منزل فاخر مقابل زهرة. أهلاً بك في هولندا في ثلاثينيات القرن السابع عشر، عندما خلقت زهور التوليب أول فقاعة مالية معروفة في التاريخ وعلمتنا دروسًا قيمة حول علم نفس السوق لا نزال نتجاهلها حتى اليوم. كانت جنون التوليب بمثابة أول فقاعة مالية مسجلة، حيث ارتفعت أسعار التوليب بشكل كبير مع ظهور أنماط الألوان النادرة. في ذروتها في عام 1637، بيعت بصيلة واحدة مقابل 6000 فلورين، وهو ما يعادل راتب 15 عامًا للحرفي. عندما لم يجتذب المزاد الروتيني أي مشترين، انهارت الأسعار بنسبة 90٪، مما أدى إلى إنشاء لوائح مالية في هولندا.

فقاعة المسيسيبي (فرنسا 1716)

عندما غرق الوصي الفرنسي في ديون الحرب في عام 1716، أقنعه الخبير الاقتصادي والمقامر المحترف جون لو بحل رائع: إنشاء بنك وطني يصدر نقودًا ورقية مدعومة بأسهم في شركة تجارية تتمتع بالحق الوحيد في استغلال أراضي لويزيانا الفرنسية، مما تسبب في ارتفاع أسعار الأسهم من 500 إلى 18000 ليفر. وطالب المستثمرون بأموال حقيقية، مما أدى إلى تضخم مفرط وانهيار، حيث فقدت الأسهم 97٪ من قيمتها.أقنعه الخبير الاقتصادي والمقامر المحترف جون لو بحل رائع: إنشاء بنك وطني يصدر نقودًا ورقية مدعومة بأسهم في شركة تجارية تتمتع بالحق الوحيد في استغلال أراضي لويزيانا الفرنسية، مما تسبب في ارتفاع أسعار الأسهم من 500 إلى 18000 ليفر. وطالب المستثمرون بأموال حقيقية، مما أدى إلى تضخم مفرط وانهيار، حيث فقدت الأسهم 97٪ من قيمتها.

فقاعة بحر الجنوب (بريطانيا 1720)

استولت شركة بحر الجنوب على الدين الوطني البريطاني ولكنها لم تكن تتمتع بحقوق تجارية فعلية، مما أدى إلى تضخم هائل في الأسهم. وبحلول سبتمبر 1720، انهارت الأسهم بنسبة 90٪، مما دفع الحكومة البريطانية إلى تنظيم تشكيل الشركات الجديدة.

هوس السكك الحديدية (بريطانيا في أربعينيات القرن التاسع عشر)

أنفق المستثمرون الأموال في السكك الحديدية المقترحة، معتقدين أنها ستدر أرباحًا هائلة. ومع ذلك، عندما جاء الانهيار، لم يتم بناء أكثر من نصف المشاريع، مما يكشف عن أن ليس كل التقنيات الواعدة تضمن استثمارات مربحة.

الكساد الأعظم (الولايات المتحدة الأمريكية 1929)

في عشرينيات القرن العشرين، اقترض الأمريكيون بكثافة للاستثمار في الأسهم. أدى انهيار السوق في أكتوبر 1929 إلى بطالة هائلة وإفلاس البنوك، مما أظهر مخاطر الأسواق غير المنظمة.

فقاعة الأصول اليابانية (اليابان في الثمانينيات)

خلال الثمانينيات، شهدت اليابان فقاعة أصول مزدوجة في الأسهم والعقارات، وتضخمت إلى مستويات غير مستدامة. وقد أدى الانهيار الذي حدث في عام 1989 إلى عقود من الركود الاقتصادي المعروف باسم "العقود الضائعة".

الأزمة المالية الآسيوية (1997)

أدى انهيار العملة في تايلاند إلى أزمة إقليمية، أثرت على الدول المجاورة وسلطت الضوء على مخاطر الاقتصادات المترابطة.

فقاعة الدوت كوم (الولايات المتحدة في التسعينيات)

سارع المستثمرون إلى تمويل شركات الإنترنت، غالبًا دون نماذج أعمال مربحة. بلغ مؤشر ناسداك ذروته في عام 2000 ثم فقد 78٪ من قيمته، على الرغم من أن التكنولوجيا حولت الصناعات في نهاية المطاف.

فقاعة السلع الأساسية (2006-2008)

سعى المستثمرون إلى الأمان في السلع الأساسية مثل النفط والذهب، مما دفع الأسعار إلى مستويات غير مستدامة قبل الانهيار الدراماتيكي في منتصف عام 2008.

أزمة الإسكان (الولايات المتحدة الأمريكية 2008)

قامت البنوك بتجميع الرهن العقاري الثانوي المحفوف بالمخاطر في الأوراق المالية، مما أدى إلى انهيار مالي هائل عندما انخفضت أسعار المساكن. كشفت الأزمة عن مخاطر الديون المعدومة.

فقاعة العملات المشفرة (2017-2022)

شهد صعود العملات المشفرة تكهنات تذكرنا بالفقاعات السابقة. بلغت السوق ذروتها عند 3 تريليون دولار قبل أن تنهار، ولا سيما مع سقوط FTX في نوفمبر 2022.

يُظهِر التاريخ أن نفسية السوق غالبًا ما تؤدي إلى ولادة فقاعات مضاربة، والتي لها عواقب اقتصادية وخيمة. يُظهِر كل دورة أنه على الرغم من وجود إمكانيات استثمارية، فإن الحكمة والتنظيم ضروريان لتجنب ارتكاب نفس الأخطاء مرتين.

رأس المال الجريء في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

مازن حميد - قسم اقتصاد - الفرقة الرابعة

رأس المال الجريء أو المخاطر بضم الميم، هو نوع من الاستثمار الخاص الذي يقدم التمويل للشركات الناشئة والشركات في مراحلها المبكرة التي تتمتع بإمكانات نمو عالية. يستثمر أصحاب رأس المال الجريء في هذه الشركات على أمل تحقيق عوائد كبيرة. إلى جانب التمويل، توفر شركات رأس المال الجريء أيضًا الاستشارات والإرشادات والعلاقات، وهي عوامل مهمة تساعد الشركات الناشئة على النمو والنجاح في الأسواق التنافسية.

تُعتبر منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، التي تُرى كمناطق ذات مخاطر جيوسياسية عالية، الآن وجهة جذابة لرأس المال الجريء، الذي يُعد أكثر أشكال الاستثمار مجازفة. تستهدف هذه الاستثمارات قطاعات رئيسية حيوية للتنمية البشرية، مثل الرعاية الصحية والتعليم، إلى جانب الصناعات الابتكارية مثل التكنولوجيا المالية والتجارة الإلكترونية، والتي تتماشى مع النماذج الاقتصادية المتطورة للمنطقة. ومن الجدير بالذكر أن وجود بنية تحتية متقدمة للاتصالات يمنح هذه الدول ميزة فريدة، مما يتيح لها التكيف مع هذه الخدمات وتنفيذها بفعالية أكبر.

يتجه المستثمرون إلى هذه الأسواق بهدف تنويع استثماراتهم والاستفادة من الاقتصادات ذات النمو السريع. ويؤمنون بأن الشركات الناشئة في المنطقة قادرة ليس فقط على تغيير الأوضاع القائمة، بل أيضًا على إيجاد حلول جديدة تلبي احتياجات السكان المستعدين لتبني الاقتصاد الرقمي.

شهد رأس المال الجريء نموًا في المنطقة مدفوعًا بجهود الحكومات لتقليل الاعتماد على عائدات النفط وتشجيع ريادة الأعمال. فعلى سبيل المثال، تهدف رؤية المملكة العربية السعودية 2030 إلى تنويع الاقتصاد، بينما تدعم سلطنة عمان الشركات الناشئة من خلال مبادرات مثل صندوق عمان للتكنولوجيا وشركة رأس المال الجريء،)للاستثمار (IDO. وقد ساعدت هذه الجهود في بناء مناخ يجذب الاستثمارات الجريئة.

نما رأس المال الجريء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بسرعة كبيرة، حيث ارتفعت قيمة الصفقات بأكثر من خمس مرات بين عامي 2019 و2023، لتصل إلى 3.5 مليار دولار في عام 2022.

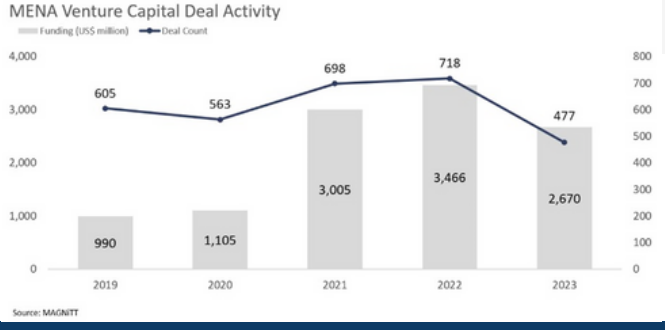

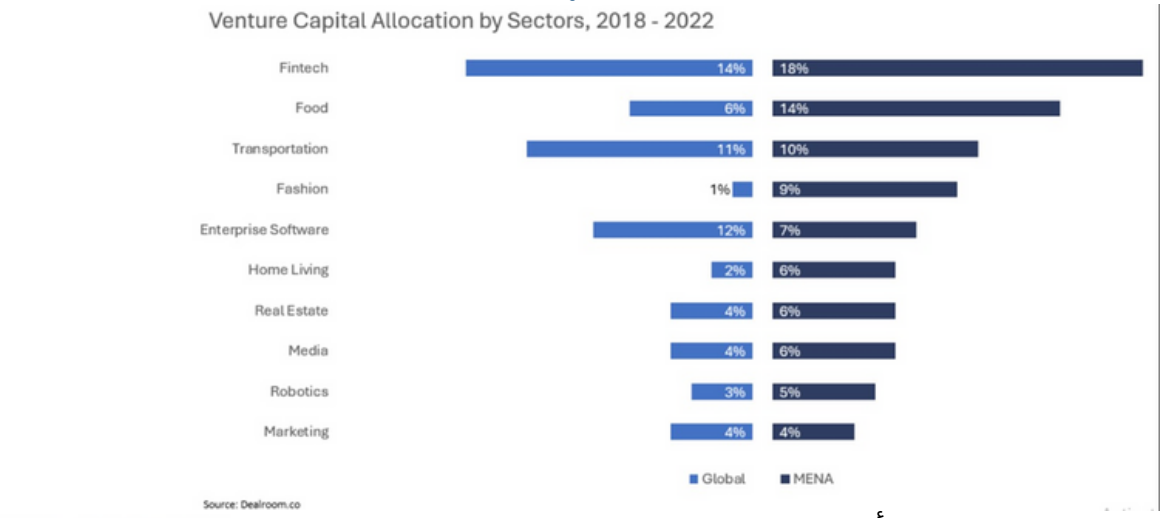

بالنسبة إلى القطاعات التي تجذب رأس المال الجريء في المنطقة، يتصدر قطاع التكنولوجيا المالية القائمة، يليه قطاعا الغذاء والنقل. يظهر التركيز على هذه القطاعات في الشركات الناشئة التي تحولت إلى شركات مليارية، شركات تتجاوز قيمتها المليار دولار، مثل: في قطاع التكنولوجيا المالية، شركة "حالًا" في مصر، و"STC Pay" و"تمارا" في السعودية، و"تابي" في الإمارات. أما في قطاع الغذاء، فهناك شركتا "كيتوبي" الإماراتية و"جاهز" السعودية. وفي قطاع النقل، يوجد شركتا "كريم" و"سويفل" من الإمارات.

تتربع كل من الإمارات والسعودية ومصر علي عرش الاقتصادات الجاذبة لرأس المال الجريء في المنطقة، استنادًا إلى عدد الصفقات وحجم التمويل. في عام 2024، ارتفعت الصفقات بنسبة 9% و16% و1% في الإمارات والسعودية ومصر على التوالي. كما شهدت قطر زيادة بنسبة 24% في عدد الصفقات. وحققت السعودية رقماً قياسياً من خلال اتمام 178 صفقة في عام 2024.

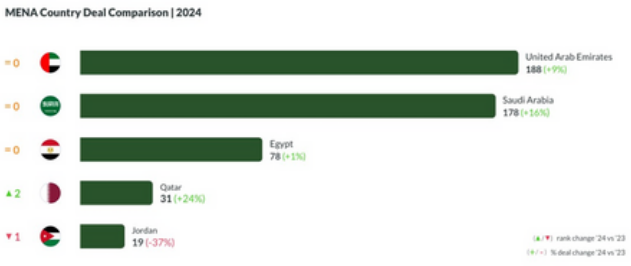

وبالنظر إلى حجم التمويل، تمكنت السعودية، في 2024، من التفوق على الإمارات باعتبارها الوجهة الأولى لأموال أصحاب الاستثمارات الجريئة. كما شهدت بعض دول الخليج الأخرى، مثل عمان والكويت، نموًا كبيرًا في التمويل بنسبة 179% و167% على التوالي.

بينما انخفض تمويل رأس المال الجريء على مستوى العالم بنسبة 41% في عام 2024، شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا انخفاضًا أقل بنسبة 29%، مقارنةً بالأسواق الناشئة الأخرى مثل جنوب شرق آسيا وأفريقيا التي انخفضت بنسبة 45% و44% على التوالي. بالإضافة إلى ذلك، سجلت المنطقة زيادة بنسبة 7% في عدد الصفقات و18% في عدد المستثمرين.

تتوقع "ماغنيت" أن الأوضاع سوف تتحسن في عام 2025، حيث يعتقدون أن أسعار الفائدة ستنخفض أكثر وأن التضخم سينخفض في الأسواق الناشئة، بالإضافة إلى تشجيع صناديق الثروة السيادية في المنطقة للاستثمار في رأس المال الجريء، مثل "صندوق الاستثمارات العامة السعودي" عبر "سنابل للاستثمار"، التي تخصص 3 مليارات دولار سنويًا للاستثمار الخاص ومن المتوقع حدوث نمو في استثمارات الشركة؛ حيث استحوذت "سنابل للاستثمار" على 4% من "أرامكو"، وكذلك "جهاز قطر للاستثمار"، الذي أطلق برنامجًا لرأس المال الجريء بقيمة مليار دولار في عام 2024 مع التركيز على الاستثمار في قطر ومنطقة الخليج. تشير هذه العوامل إلى توقع زيادة في التدفقات الرأس المالية إلى المنطقة وزيادة نمو رأس المال الجريء في الفترة القادمة.